الأمم المتحدة S/PV.6417

# مجلس الأمن

السنة الخامسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٤١٧**

الثلاثاء ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| الرئيس: | السير مارك لايل غرانت | (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) |
| الأعضاء: | الاتحاد الروسي | السيد تشوركن |
| | أوغندا | السيد موغويا |
| | البرازيل | السيدة فيوتي |
| | البوسنة والهرسك | السيد باربالیتش |
| | تركيا | السيد مفتوغلو |
| | الصين | السيد وانغ من |
| | غابون | السيد أونانغا نديابي |
| | فرنسا | السيد براينس |
| | لبنان | السيدة زيادة |
| | المكسيك | السيد هيلر |
| | النمسا | السيد ماير – هارتنغ |
| | نيجيريا | السيدة أوغوو |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيدة رايس |
| | اليابان | السيد نيشيدا |

## جدول الأعمال

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام المقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٨٩٧ (٢٠٠٩)

(S/2010/556)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

10-62871 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

**إقرار جدول الأعمال**

أقر جدول الأعمال.

**الحالة في الصومال**

**تقرير الأمين العام المقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٨٩٧ (٢٠٠٩) (S/2010/556)**

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل الصومال، يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في النظر في البند بدون أن يكون له حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد دوالي (الصومال) مقعدا على طاولة المجلس.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى سعادة السيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد فيدوتوف إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

أود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس إلى تقرير الأمين العام المقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٨٩٧ (٢٠٠٩)، الوارد في الوثيقة S/2010/556.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطتين إعلاميتين يقدمهما السيد لين باسكو والسيد يوري فيدوتوف.

وأعطي الكلمة الآن إلى السيد باسكو.

**السيد باسكو** (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لعرض آخر تقرير للأمين العام عن القرصنة والسطو المسلح في البحر قبالة ساحل الصومال (S/2010/556).

إن القرصنة خطر يتجاوز الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي للقضاء عليه. إن الأرقام مفزعة. فحتى ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، أفادت المنظمة البحرية الدولية بأن القراصنة يحتجزون أكثر من ٤٣٨ بحارا وراكبا و ٢٠ سفينة. أي بزيادة حوالي ١٠٠ ضحية مختطفة في أقل من شهر. وكما هو الحال دائما، ندعو بالطبع إلى الإفراج الفوري عن جميع الأفراد الذين لا يزالون في قبضة القراصنة الصوماليين.

ويقدم القراصنة أيضا على درجة أكبر من المخاطر ويطلبون فدى أعلى. وقبل أيام قليلة، على سبيل المثال، تعرضت سفينة حربية تابعة للاتحاد الأوروبي ترافق إمدادات لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لهجوم وقح من القراصنة

الصوماليين من سفينة شحن كبيرة اختطفت هي ذاتها قبل حوالي شهر.

وما فتئت هذه الأعمال تؤثر بشكل خطير على الاقتصادات الإقليمية لشرق أفريقيا واقتصادات العالم بأسره. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مسارات النقل البحري للمساعدات الإنسانية وحفظ السلام مهمة للحفاظ على شريان حيوي للصومال ولإعطاء الأمل للشعب الصومالي.

ولولا الجهود الدولية الكبيرة التي تبذل حاليا لمكافحة القرصنة لكانت المشاكل أسوأ. فقد أقامت الدول الأعضاء تواجدا بحريا قويا قبالة ساحل الصومال، بمستوى غير مسبوق من التنسيق للقوات البحرية في هذه المنطقة. كما يعزز فريق الاتصال المعنى بالقرصنة قبالة ساحل الصومال، الذي يضم الآن ٥٣ مشاركا، الجهود الأخرى لمكافحة القرصنة.

لقد تصدت القوات البحرية والتحالفات الدولية قبالة ساحل الصومال لمزيد من عمليات القرصنة ووفرت الحماية لمزيد من السفن أكثر من أي وقت مضى. كما نفذت أعمال كثيرة لتنفيذ توصيات الحماية الذاتية التي وضعتها صناعة الشحن والمنظمة البحرية الدولية. ونحن ممتنون امتنانا عميقا للاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي وجميع الدول الأعضاء المشاركة في توفير الحماية في عرض البحر للشحنات الإنسانية لبرنامج الأغذية العالمي والشحنات المتعاقد عليها من جانب مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

لكن الأمر يتطلب القيام بما هو أكثر من ذلك بكثير لمعالجة الأسباب الجذرية للقرصنة قبالة سواحل الصومال. ومن خلال الممثل الخاص للأمين العام في الصومال، السيد أوغوستين ماهيغا، تضطلع الأمم المتحدة بدور رئيسي في المساعدة على تحقيق التكامل بين العمل الحيوي الذي يقوم به فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال وفرقة العمل المعنية بمكافحة القرصنة التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية والأعمال العسكرية التي تنفذها قوات بحرية من عدة دول، وتنمية القطاعات الأمنية والاقتصادية والإنسانية في إطار استراتيجية شاملة للصومال. وعملية كمبالا التي جرى تنشيطها واحدة من الآليات الرئيسية لكفالة عمل الصوماليين أنفسهم معا في مختلف مناطقهم الإدارية.

وكما يشير تقرير الأمين العام، فإن مكافحة القرصنة تتطلب إجراءات متزامنة على ثلاث جبهات: الردع، والأمن وسيادة القانون، والتنمية.

وأتناول الآن الردع. أولا، يتعين القيام بالمزيد لردع الهجمات على السفن. وفي هذا الصدد، نود أن نجدد مناشدتنا لجميع السفن التي تبحر قبالة سواحل الصومال بأن تلتزم بتوصيات المنظمة البحرية الدولية وأفضل الممارسات الإدارية التي وضعها قطاع النقل البحري. وأثبتت هذه التدابير فعاليتها في تقليل خطر تعرض السفن للاختطاف بدرجة كبيرة. وينبغي اعتبار ذلك خط الدفاع الأول وهو مجال يُنتظر أن يضطلع فيه القطاع الخاص بدوره.

كما أن التعاون الإقليمي أمر في غاية الأهمية. وقد وقعت دولتان أخريان من الدول الأعضاء، الأردن وعمان، على مدونة جيبوتي لقواعد السلوك في هذا العام، ليرتفع إجمالي عدد الموقعين على المدونة إلى ١٦ دولة. وتساعد المنظمة البحرية الدولية في تنفيذ المدونة، وهو ما أسفر عن إنشاء ثلاثة مراكز إقليمية لتبادل المعلومات في مجال مكافحة القرصنة في تنزانيا وكينيا واليمن؛ وعن بناء مرفق للتدريب في جيبوتي؛ وبناء القدرات في المسائل القانونية وتلك المتعلقة بإنفاذ القانون البحري.

ويتطلب الردع أيضا أن يُحاكَم من تثبت إدانتهم بالقرصنة والسطو المسلح وفقا للقانون الدولي. ونرحب

بالخطوات الهامة التي اتُخذت لتحسين القدرات القانونية والقضائية. ونشعر بالامتنان للبلدان العشرة التي تتحمل هذا العبء حاليا. وأود أن أعرب عن تقديري الخاص لكينيا وسيشيل لجهودهما في محاكمة من يشتبه في ارتكابهم أعمال القرصنة.

وقد أشار عدد من بلدان المنطقة إلى أنه سيكون من الصعب جدا بالنسبة لها الاستمرار في جهود المحاكمة وسجن القراصنة المدانين بدون دعم مالي ملائم. وأثبت الصندوق الاستئماني لدعم مبادرات الدول لمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال أنه أداة مفيدة لدعم المبادرات في هذا المجال، ولكنه بحاجة إلى مزيد من التمويل. وأحث الدول الأعضاء وقطاع النقل البحري على تقديم مساهمات سخية للصندوق الاستئماني. وسيقدم زميلي، السيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مزيدا من التفاصيل بشأن المسائل ذات الصلة ببناء القدرات القانونية.

ولا تزال هناك حاجة إلى وضع الترتيبات الطويلة الأجل المتعلقة بالإيداع في السجن للقراصنة المدانين، ومن الأمثل أن تكون في الصومال. وفي آخر تقرير للأمين العام عن المسائل القانونية ذات الصلة بالقرصنة قبالة سواحل الصومال (S/2010/394)، طرح سبعة خيارات ممكنة للمساعدة في بلوغ هدف محاكمة من يشتبه في ارتكابهم أعمال القرصنة وإيداعهم في السجن. وذكرنا التقرير ذاته بسريان القانون الدولي لحقوق الإنسان على مجال مكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال.

ويجري المستشار الخاص للأمين العام المعني بالمسائل القانونية المتعلقة بالقرصنة قبالة سواحل الصومال، السيد جاك لانغ، المزيد من المشاورات بشأن الموضوع. وقد زار المنطقة، بما في ذلك الصومال، مؤخرا. والأمين العام يتطلع إلى تسلم توصياته قبل نهاية العام.

والدعامة الثانية في التصدي للقرصنة على نحو متكامل هي استتباب الأمن وسيادة القانون في الصومال. وتعمل الأمم المتحدة وفريق الاتصال المعني بالقرصنة والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية جميعا من أجل تطوير قدرة الصومال على التصدي للقرصنة برا وفي المياه الساحلية القريبة. ويرتبط ذلك بالجهود الأوسع نطاقا لتطوير قطاعي العدالة والأمن الصوماليين. وفي هذا السياق، ينبغي أن يكون تعزيز الشرطة الصومالية وإنشاء خفر السواحل أو القدرة على مراقبة السواحل جزءا لا يتجزأ من المناقشة بشأن القرصنة. كما يجب توفير التمويل الذي يمكن التنبؤ به للمؤسسات الأمنية الصومالية لتمكينها من الاضطلاع بمهامها.

وسيواصل الممثل الخاص ماهيغا العمل عن كثب مع رئيس الوزراء الجديد محمد عبد الله محمد لكفالة التركيز بقدر أكبر على تفعيل اللجنة الأمنية المشتركة والمضي بسرعة أكبر في بناء قوات الأمن الصومالية. ومن الأهمية بمكان أن تتولى الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال التنسيق الوثيق لتدريب قوات الأمن الصومالية.

إن القرصنة والسطو المسلح قبالة سواحل الصومال هما أيضا مسألة اقتصادية بدرجة كبيرة. فالشعب الصومالي، ولا سيما شبابه، بحاجة إلى حوافز أكبر تقيهم من الخضوع لإغواء اقتصاد القرصنة. وما دامت القرصنة مربحة بهذه الدرجة، حيث تقدر مبالغ الفدية بعشرات إن لم يكن مئات الملايين من الدولارات، والحوافز الاقتصادية الأخرى ضعيفة للغاية، فإن الضرورة الاقتصادية واضحة جدا. وإعادة تأهيل الاقتصاد وإيجاد سبل عيش بديلة، لا سيما تطوير مصائد الأسماك الساحلية وإعادة تأهيلها، يجب أن يكونا في صلب جهودنا لمكافحة القرصنة.

والقرصنة تشكل تحديا هائلا لشعب الصومال والمجتمع الدولي. والسفن الحربية وحدها لن تحل المشكلة بكل تأكيد. ويتعين علينا الاستمرار في خوض هذه المعركة على أوسع نطاق بالتركيز بشكل متزامن على الردع والأمن وسيادة القانون، وكذلك على توفير بدائل اقتصادية للشباب الصومالي. كما يجب علينا جعل القرصنة والسطو قبالة سواحل الصومال أمرا مكلفا، بالتصدي للإفلات من العقاب وبناء قدرة الحكومة الاتحادية الانتقالية على بسط سلطتها والاهتمام بالقانون والنظام.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد باسكو على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيد فيدوتوف.

**السيد فيدوتوف** (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على دعوتي إلى حضور هذه الجلسة لمجلس الأمن للمشاركة في هذه المناقشة الهامة بشأن القرصنة قبالة سواحل الصومال. وآمل أن يكون بياني مكملا للعرض الواضح جدا الذي قدمه السيد باسكو لتقرير الأمين العام (S/2010/556).

خلال العامين الماضيين، أعد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة برنامجا لمكافحة القرصنة لمساعدة بلدان المنطقة في محاكمة عدد كبير من القراصنة. وبدعم من المجتمع الدولي، يوجد حاليا أكثر من ٧٠٠ شخص ممن يشتبه في ارتكابهم أعمال القرصنة ومن القراصنة المدانين رهن الاحتجاز في ١٢ بلدا؛ حيث يوجد ما يربو على نصفهم في الصومال ذاته.

وفي كينيا، التي أخذت زمام المبادرة في عقد المحاكمات على الصعيد الإقليمي، تجري حاليا محاكمة ٦٩ شخصا يشتبه في ارتكابهم أعمال القرصنة، وقد أُدين ٥٠ منهم بالفعل. وسيشيل بلد صغير، ولكنه يجري محاكمات تتعلق بالقرصنة تتجاوز حجمه كثيرا، بما في ذلك محاكمة ٣١ يشتبه في ارتكابهم أعمال القرصنة، أُدين ٢٢ منهم بالفعل. وأعلنت موريشيوس مؤخرا اعتزامها المساعدة في محاكمة القراصنة، كما أبدت تنزانيا ومالديف اهتمامهما.

ومن الواضح أن محاكمة القراصنة وإيداع المدانين في السجن يشكلان عبئا ثقيلا على كاهل البلدان في المنطقة. وفي البداية، كانت دول المنطقة حذرة سياسيا في الموافقة على نقل من يشتبه في ارتكابهم أعمال القرصنة ليخضعوا لولايتها القضائية. وبينما أعلنت كينيا أنها ستوجه إخطارا بمهلة ستة أشهر لإنهاء اتفاق النقل مع الاتحاد الأوروبي وبلدان أخرى، فإنها تواصل، على سبيل المثال، قبول نقل القراصنة لمحاكمتهم على أساس كل حالة على حدة.

وهناك أيضا عدد من التحديات ذات الصلة بقدرة دول المنطقة. وتتعلق الشواغل الرئيسية بهذا الخصوص بأحوال السجون وتوفير محاميي الدفاع. ويعالج مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة هذه الشواغل عبر برنامجه لمكافحة القرصنة، في كل من كينيا وسيشيل.

والعقبة الرئيسية أمام موافقة دول المنطقة على نقل من يشتبه في ارتكابهم أعمال القرصنة لمحاكمتهم هي عبء سجن القراصنة المدانين لفترات عقوباتهم بالكامل والتي تتراوح عادة بين ٥ أعوام و ٢٠ عاما، حيث أن سجونها مكتظة بالفعل. والاقتراح الذي يؤيده المستشار الخاص جاك لانغ والقاضي بنقل القراصنة المدانين إلى السجون الصومالية وتعجيل سير المحاكمات في إطار سيادة القانون في الصومال سيتطلب بذل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لجهود تنفيذ إضافية.

وكما يعلم أعضاء المجلس، يتعاون مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تعاونا وثيقا مع فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال، ويعمل

كأمانة للفريق العامل الثاني، بشأن المسائل القانونية، وكمدير للصندوق الاستئماني التابع لفريق الاتصال. كما يواصل المكتب التعاون في جهود مكافحة القرصنة مع المنظمة البحرية الدولية والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الشؤون القانونية، وبالطبع مع إدارة الشؤون السياسية.

وأود أن أشيد بالمستشار الخاص لانغ على تحقيقاته الميدانية الشاملة في المسائل القانونية المحيطة بالقرصنة الصومالية. وقد اجتمع معي ومع موظفي المكتب الآخرين في عدد من المناسبات. وفي الشهر الماضي قام هو وممثلو المكتب بزيارة المحاكم في مومباسا بكينيا – وهي مقر العديد من محاكمات القرصنة في المنطقة – وكذلك زار الصومال نفسه لتفقد السجن الذي يديره المكتب في ''أرض الصومال'' والسجن في غاروي، ''بونتلاند''.

ومن الواضح أن الحل الوحيد القابل للتطبيق على المدى الطويل لمشكلة القرصنة الصومالية هو استعادة القانون والنظام في الصومال، بما في ذلك في مياهه. ومن الواضح أيضا أن هذا الحل قد تأخر لبضع سنوات ويتطلب تضافر الجهود الدولية وتنسيقها. وفي غضون ذلك، فإن لدى برنامج مكافحة القرصنة التابع للمكتب الذي أنشئ في عام ٢٠٠٩ ثلاثة أهداف رئيسية وهي: إجراء محاكمات عادلة وفعالة، وحبس المشتبه بارتكابهم أعمال القرصنة في بلدان المنطقة؛ وتحقيق ظروف سجن إنسانية وآمنة في الصومال؛ وإجراء محاكمات عادلة وفعالة في الصومال.

وحتى الآن ثبتت فعالية البرنامج في دعم الجهود المبذولة لاعتقال ومحاكمة المشتبه بارتكابهم أعمال القرصنة وفقا لسيادة القانون واحترام تمتعهم بحقوق الإنسان. إن المحاكمات عادلة وفعالة. فعلى سبيل المثال، أدين في الأسبوع الماضي القراصنة الـ ١١ الذين ألقي القبض عليهم في سيشيل في آذار/مارس. إن هذا الإطار الزمني الممتد لسبعة أشهر أفضل بالمقارنة مع محاكمات القرصنة التي تجري في أمريكا الشمالية أو أوروبا. وفي الوقت نفسه، يبني هذا البرنامج قدرة الدول الإقليمية. وبتنفيذ المبادرات الجديدة الجارية والممولة من الصندوق الاستئماني، فإن نظم العدالة الجنائية الأوسع نطاقا في الصومال يجري تعزيزها أيضا.

ويلتزم المكتب بأداء دوره في تعزيز التنمية وتدعيمها في الصومال. ولئن كانت الصعوبات في الصومال هائلة، فإن ما يشجعنا هو التعاون غير المتحزب من جانب الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال وسلطات ''بونتلاند'' و ''أرض الصومال'' في جهود مكافحة القرصنة من خلال عملية كمبالا. إن الفريق الصغير لكن الملتزم المؤلف من موظفي المكتب يعمل بجد في تلك الأجزاء من الصومال حيث نستطيع العمل، وسنواصل القيام بذلك.

هناك العديد من التحديات الماثلة أمامنا، ولكنني أعتقد أن الجهود الجارية لمعالجة احتجاز ومحاكمة القراصنة الصوماليين المشتبه بهم تبين إحراز بعض النجاح. وإذا حصلت تلك الجهود على الدعم المناسب من المجتمع الدولي، فإنها قد تصبح أكثر فعالية وتؤدي إلى إيجاد حل طويل الأجل. وهذا ما ندين به لشعب الصومال.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد فيدوتوف على إحاطته الإعلامية. أعطي الكلمة الآن للدكتور إلمي أحمد دوالي، الممثل الدائم للصومال.

**السيد دوالي** (الصومال) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي للاشتراك في هذه الجلسة لأقول بضع كلمات. كما أشكر أعضاء مجلس الأمن الذين ما زالوا يبقون قيد نظرهم الفعلي المسائل التي نناقشها اليوم – القرصنة واستعادة القانون والنظام في الصومال. ونأمل أن يحل تحقيق الاستقرار واستعادة القانون

والنظام في بلدي الصومال جزءا كبيرا من المشكلة التي يواجهها المجتمع الدولي وكذلك الصومال فيما يتعلق بالقراصنة. إن القراصنة ليسوا موجودين في خليج عدن فحسب، وإنما في المحيط الهندي أيضا.

أود أولا وقبل كل شيء أن أشكر السيد باسكو، وكيل الأمين العام، على الإحاطة الإعلامية التي قدمها لنا بشأن تقرير الأمين العام (S/2010/556). ونؤيد التقرير لأنه يعكس المشاكل الحقيقية التي تواجه المجتمع الدولي في مكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال، وكذلك المشاكل التي تعاني منها البلدان المجاورة والبعيدة على السواء. كما ركز الأمين العام على عدد من المسائل التي إذا عولجت ستحل بصورة كبيرة المشاكل التي نواجهها داخل البلد وخارجه.

كما أود أن أشكر السيد فيدوتوف ممثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على الدعم الذي قدمه مكتبه حتى الآن بشأن الجوانب القانونية لإمكانية اعتقال ومحاكمة القراصنة في البلدان المجاورة. ونشكر أيضا البلدان المجاورة، التي عرضت دعمها ووافقت على اعتقال القراصنة ومحاكمتهم على الرغم من الأعباء الكبيرة التي يشكلها ذلك عليها.

وأود أيضا أن أعرب عن أسف بلدي لأنه ما زال عدد لا بأس به من البحارة يرزحون في الأسر في أوكار القراصنة وموانئهم. ونعرب عن تعاطفنا مع عائلات هؤلاء البحارة وبلدانهم الأصلية. وتعرب الحكومة الاتحادية الانتقالية عن أسفها لأن هذا قد حدث. ونأمل أن يتوقف ذلك – وخير البر عاجله.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدعو أعضاء المجلس الآن إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.